

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ دراسات نقدية

التكليف السابع
مشروعية الدليل المستمد من اختراق الحسابات الشخصية في
التفتيش الجنائي الإلكتروني

المبحث الأول: حدود مشروعية الوصول إلى الحسابات الشخصية في إطار التفتيش الجنائي:

أصبح الوصول إلى الحسابات الشخصية أحد أهم وسائل جمع الأدلة الرقمية في الجرائم المعلوماتية غير أن مشروعية هذا الإجراء تثير إشكاليات تتعلق بالتوازن بين متطلبات العدالة الجنائية وضمان الحق في الخصوصية ويلاحظ أن التنظيم الوطني للتفتيش الجنائي الإلكتروني يجيز للسلطات المختصة اتخاذ إجراءات البحث والتحري متى صدر الإذن من الجهة المختصة وتوافرت الضرورة الإجرائية إلا أن النصوص غالباً ما تكتفي ببيان السلطة المخولة بالتفتيش دون وضع ضوابط تفصيلية تتعلق بنطاق البيانات التي يجوز الوصول إليها أو حدود الاحتفاظ بها.

ومن زاوية أخرى يتجه الفكر القانوني المقارن إلى تشديد الرقابة على هذا النوع من الإجراءات بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للحسابات الشخصية وما تحتويه من بيانات تتجاوز في كثير من الأحيان نطاق الجريمة محل التحقيق. ولذلك تشترط بعض الأنظمة القانونية وجود مبررات دقيقة ومحددة تبرر الوصول إلى الحساب الإلكتروني، كما تفرض التزاماً بتقييد نطاق البحث بالبيانات المرتبطة بالجريمة محل الاتهام.

ويكشف هذا الاتجاه عن اختلاف في فلسفة الحماية القانونية؛ فبينما يركز التنظيم الوطني على فعالية التحقيق الجنائي، يركز الاتجاه المقارن على حماية الحياة الخاصة باعتبارها حقاً أساسياً لا يجوز المساس به إلا في أضيق الحدود. ويمكن توجيه النقد إلى الاكتفاء بالضوابط العامة في التنظيم الوطني، إذ إن التطور التقني أوجد أشكالاً واسعة من البيانات الشخصية التي قد يؤدي الاطلاع عليها إلى انتهاك غير متناسب للخصوصية.

حيث إن تحقيق التوازن بين المصلحتين يقتضي النص صراحة على حدود البيانات التي يجوز الاطلاع عليها أثناء التفتيش الإلكتروني وربط ذلك بمبدأ التناسب بين الإجراء وخطورة الجريمة؛ لأن الحماية الإجرائية الواضحة تسهم في تعزيز مشروعية الدليل الرقمي دون إعاقة فعالية العدالة الجنائية.

المبحث الثاني: حجية الدليل المستمد من الاختراق غير المشروع للحسابات الشخصية:

يثور التساؤل حول مدى جواز الاعتماد على دليل رقمي تم الحصول عليه نتيجة اختراق غير مشروع للحسابات الشخصية ويظهر من القواعد الوطنية أن مشروعية الدليل ترتبط عادة بمشروعية الإجراء الذي أدى إلى الحصول عليه، بحيث يؤدي بطلان الإجراء إلى التشكيك في سلامة الدليل المستمد منه غير أن بعض التطبيقات العملية تميل إلى الاعتداد بالدليل متى ثبتت صحته الفنية وكانت له أهمية جوهرية في كشف الحقيقة وفي المقابل تتجه الأنظمة المقارنة إلى تطبيق مبدأ استبعاد الأدلة المتحصلة بوسائل غير مشروعة، انطلاقاً من أن احترام الحقوق الأساسية يمثل شرطاً لازماً لسلامة العدالة الجنائية كما أن الاتجاهات الحديثة في حماية البيانات تؤكد أن مخالفة الضمانات القانونية أثناء جمع المعلومات قد تؤثر في إمكانية الاستفادة منها قضائياً حتى وإن كانت تلك المعلومات صحيحة من الناحية التقنية.

ويلاحظ أن الأخذ المطلق بمبدأ الاستبعاد قد يؤدي أحياناً إلى إفلات بعض الجناة من المسؤولية في حين أن الأخذ المطلق بحجية الدليل مهما كانت طريقة الحصول عليه قد يشجع على انتهاك الحقوق والحريات ولذلك فإن كلاً من الاتجاهين يواجه انتقادات تتعلق بالمبالغة في تغليب إحدى القيم القانونية على الأخرى.

وترجح أن الحل الأكثر اتساقاً مع مبادئ العدالة يتمثل في اعتماد معيار التناسب القضائي، بحيث يتم تقييم جسامة المخالفة الإجرائية ومدى تأثيرها في الحقوق الأساسية قبل تقرير استبعاد الدليل أو قبوله؛ لأن هذا المعيار يحقق قدراً أكبر من التوازن بين مصلحة المجتمع في مكافحة الجريمة وحماية الحقوق الفردية.

المبحث الثالث: الحاجة إلى تطوير الضمانات الإجرائية في التفتيش الرقمي:

إن التطور المتسارع للتقنيات الرقمية أدى إلى تضخم حجم البيانات الشخصية المخزنة داخل الحسابات الإلكترونية الأمر الذي جعل الضمانات التقليدية للتفتيش غير كافية لمواجهة المخاطر المستجدة ويظهر من التنظيم الوطني أن الضمانات المقررة للتفتيش الإلكتروني لا تزال مستمدة في جانب كبير منها من القواعد التقليدية للتفتيش المادي، وهو ما قد يحد من قدرتها على استيعاب خصوصية البيئة الرقمية.

ومن ناحية أخرى تتجه التشريعات الحديثة إلى إقرار ضمانات إضافية تشمل توثيق إجراءات الوصول إلى البيانات، وتحديد مدة الاحتفاظ بها، وتمكين الأفراد من الطعن في الإجراءات التي تمس بياناتهم الشخصية ويعكس هذا الاتجاه إدراكاً متزايداً لخطورة البيانات الرقمية مقارنة بالأشياء المادية التقليدية، نظراً لما تكشفه من تفاصيل دقيقة عن حياة الأفراد وعلاقاتهم وسلوكهم الشخصي.

ويؤخذ على بعض النصوص الوطنية أنها لم تواكب بصورة كاملة هذا التحول، إذ لا تزال بعض الضمانات تُصاغ بعبارات عامة قد تثير إشكالات تفسيرية عند التطبيق العملي كما أن غياب قواعد تفصيلية بشأن إدارة البيانات المضبوطة رقمياً قد يفتح المجال لتفاوت الممارسات الإجرائية.

حيث إن تطوير التشريع ينبغي أن يتجه نحو تبني ضمانات خاصة بالتفتيش الرقمي تتلاءم مع طبيعة البيانات الإلكترونية، مع تعزيز الرقابة القضائية على إجراءات الوصول إلى الحسابات الشخصية؛ لأن ذلك يحقق حماية أكثر فعالية للحقوق الأساسية ويزيد من موثوقية الأدلة الرقمية أمام القضاء.